**سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:**

**أولاً: برامج الصندوق كآلية في تسريع الاندماج السلبي في حركة العولمة**

**ثانياً: آثار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في البلدان النامية**

## أولاً: برامج الصندوق كآلية في تسريع الاندماج السلبي في حركة العولمة

صندوق النقد الدولي، مؤسسة نقدية ومالية دولية قوية تضطلع بمَهمة إدارة نظام النقد الدولي؛ حيث تُعتبر برامج «التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي» أحسن سياسة اقتصادية للصندوق بهدف تحقيق التوازنات النقدية والمالية التي تسهِّل مَهمة الدولة للاندماج في الاقتصاد الدولي والمشاركة في حركة العولمة الاقتصادية.

ولقد أصبحت هذه البرامج المقترحة على الدول منذ عدة سنوات هي مفتاح السياسات الاقتصادية المطبّقة في العالم محاولة أخذ مكان السياسات التنموية، فالتحوُّل الوظيفي الذي يشهده الصندوق يبيِّن حركيته في ظل العولمة؛ حيث كان يهدف عندما بدأ يمارس مهامه إلى إدارة وضمان استقرار النظام النقدي العالمي؛ لكنه أصبح يفرض برامجه على الدول التي هي بحاجة للاقتراض منه أو بحاجة إلى جدولة ديونها، فأصبح أكبر مؤسسة مانحة للقروض في العالم، وهذا دليل على تزايد دور الصندوق في إدارة أزمة المديونية الخارجية.

وتتمثل إجراءات الصندوق لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيما يلي[1]:

- ضرورة تحرير التجارة وتحرير أسعار الصرف؛
- الالتزام بتخفيض العملة ومكافحة التضخم؛

(١) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، ١٩٩٦، ص: ١٣٧.

- الحدّ من عجز الموازنة عن طريق تخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب؛
- إلغاء الدّعم للأسعار لكل السلع والخدمات؛
- توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي...

إن هذه الوصفة الموحَّدة التي يفرضها الصندوق على جميع الدول تمثِّل «وصفة العولمة»، فهو لا يُقرض ولا يتعامل مع أيّة دولة إلا إذا التزمت بشروطه القائمة أساساً على إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ ومن ثمّ فخلفية هذه المؤسسة هي محاولة إعادة دمج الاقتصادات الضعيفة في حركية الاقتصادات القوية عن طريق العولمة الاقتصادية.

إلى جانب هذا الدور عمل الصندوق على اعتماد طريقة التعاون الفني والتقني؛ إذ أصبح يبعث بخبرائه وموظّفيه إلى البلدان النامية لتقييم الأوضاع واقتراح الحلول، هذا إلى جانب مراقبته المستمرة لتنفيذ السياسة الاقتصادية للبلدان الأعضاء التي تعاني الاختلالات النقدية والمالية.

وتظهر فعالية المراقبة من خلال الوسائل التي يستخدمها الصندوق، نوردها على النحو التالي[1]:

- الزيارة الميدانية لخبراء الصندوق إلى الدول المتخلفة؛
- القيام باستشارات سنوية للمتابعة في تقييم برامج الإصلاحات التي تُملى على الدول المتخلفة وتُلزمها بتنفيذها؛
- القيام باستشارات فصلية بهدف الوقوف على تقييم مدى تقدُّم برامج الإصلاحات الاقتصادية؛
- يطلب من الدول المعنيّة، برنامج مالي كمي يتطابق وبرامج الإصلاحات الاقتصادية.

من خلال هذه المراقبة يتبيّن أن الاطِّلاع على وضعية الاقتصاد للبلد العضو بالتفصيل يُعتبر إشرافاً مباشراً على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول؛ حيث تسعى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى الهيمنة

(١) المرجع السابق، ص: ١٣٨.

على الاقتصاد العالمي ومحاولة ترسيخها من خلال الصندوق الذي ينفِّذ السياسات التي تحقِّق مصالحها، ومصالح الأطراف القوية التي تسيطر على إدارة الصندوق.

## ثانياً: آثار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في البلدان النامية

إن تطبيق تلك البرامج لم تؤدِّ إلى تحسين أوضاع الاقتصادات النامية تحسيناً يؤهِّلها للاندماج الايجابي في حركة العولمة والانفتاح الحالية والمستقبلية؛ بل أدت إلى تحميل تلك البلدان بتكاليف أخرى تضاف إلى تناقضاتها الهيكلية؛ سنشير إلى أهمها في الفقرات التالية:

### ١. التكاليف الاقتصادية:

إن الإحصاءات تشير إلى عدم تحقُّق أيّ من النتائج التي وعد بها منظِّرو صندوق النقد الدولي في التخفيف من حدّة تفاقم أزمة المديونية؛ حيث ارتفعت ديون الدول النامية إلى ١٩٤٠ مليار سنة ١٩٩٦؛ أي أنها ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه قبل سنوات[١]، وخلال الأزمة المكسيكية (١٩٩٤) منح الصندوق قرضاً استثنائياً بـ ١٧,٧ مليار دولار وهو أكبر قرض في تاريخ الصندوق؛ بهدف تغطية إخفاق النموذج الليبرالي، فالمكسيك كان يُفترض بأنه بلد وفِّق في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وحقّق تحرير الاقتصاد والتجارة، الذي كان سيرفعه إلى مقام دول الشمال ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وحسب «ضياء مجيد الموسوي»: «إن منطق صندوق النقد الدولي هو منطق مالي وتقني لا يهمّه الجانب الاجتماعي والجانب التنموي؛ لأن الاقتصاد في منظوره عبارة عن «ميكانيك» إذا عرفت بعض الاختلالات يجب العمل على معالجتها والرجوع إلى نقطة البداية؛ أي إلى التوازنات الأساسية (توازن الميزان التجاري، توازن ميزان المدفوعات، توازن ميزانية الدولة) (...) وواقع الحال هو أن التنمية لا يمكنها أن تتحوّل أو تُقحم في التوازن، الذي يشكِّل مفهوماً مجرّداً،

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٦١.

ويتغيّر محتواه ومدلوله بتغيير المعطيات والأوضاع، أما التنمية فهي الصراع ضد المرض والبطالة والأمية وسوء التغذية، والتنمية هي استعادة واسترجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار»[1]، فمن وجهة نظر الصندوق تمثّل روسيا حالة مهمة للدلالة على إمكانية تحويل السياسات التنموية من التخطيط إلى اقتصاد السوق ولهذا وافق على منحها قرضاً بمبلغ ١٠ مليار دولار[2].

يستمدّ الصندوق فلسفته النظرية من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى عدم تدخُّل الدولة في المجال الاقتصادي، وتخلّيها عن دعمها للقطاع العام؛ أي عليها أن تترك للمنافسة الحرة مجالها عبر مبدأ «دعه يعمل» عبر إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد بهدف إدماج اقتصادات الدول في السوق المعولمة؛ وهذا ما تجسّده سياسة التكييف الهيكلي التي تهدف إلى إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها في المجال الاقتصادي؛ من خلال تخفيف القيود والعوائق الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً تلك المتعلقة بتشريعات العمل والضمانات الاجتماعية.

### ٢. التكاليف الاجتماعية:

إن التكاليف الاجتماعية لإستراتيجيات التكييف والتغيير الهيكلي تمثّلت في[3]:

- زيادة معدلات البطالة في المجتمع: نتيجة تطبيق قوانين الخصخصة وتسريح العمال؛
- تعميم الفقر وتوسيع دائرته: نتيجة رفع الدعم عن السلع الضرورية وتثبيت الأجور؛
- تعميق الاختلال في توزيع الثروات والدخول: حيث تستفيد من تحوّلات الاندماج الاقتصادي فئة قليلة على حساب الأغلبية؛
- زيادة درجة الانحرافات الاجتماعية ونمو عوامل التمزق الاجتماعي: بسبب التركيز على الجانب الاقتصادي وإهمال الجانب الاجتماعي.

إن برامج التصحيح الاقتصادي تمثّل برنامجاً مجتمعياً يطغى عليه الطابع

(١) ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة: آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت، ص: ٣٦

(٢) المرجع السابق، ص: ١١٤.

(٣) صالحي صالح، مرجع سابق، ص: ٣٥-٣٧.

الاقتصادي ويغيب فيه الجانب الاجتماعي والإنساني؛ باعتباره لا يولي اهتماماً إلا لجوانب المقاييس الاقتصادية الخاضعة لمنطق النجاعة والمنافسة، «إن هذه المعالجة الجزئية تجعل التوازن الاقتصادي أهم من التوازنات الاجتماعية فتهملها؛ الشيء الذي يؤكّد بأن تطبيقها سيؤدي إلى اضطراب اجتماعي وثقافي يَحرِم المجتمع من الاستقرار الضروري المطلوب»[1].

### ٣. التكاليف الثقافية:

إن هذه البرامج تهدف إلى تغيير ثقافي؛ حيث تعمل على إقحام المجتمعات داخل القواعد والعادات السلوكية والاستهلاكية والأخلاقية للمجتمع المتقدم؛ «ذلك أن المقصد النهائي لتلك البرامج والسياسات هو تعميم الخصوصية الحضارية الغربية في النمو والتطور وما يرتبط بهما من أنماط حياة وسلوك اجتماعي وقيم ثقافية»[2]؛ حيث تتمثل سياسة الصندوق في تقديم وصفة واحدة تُعتبر علاجاً كونياً تشفي جميع الأمراض التي تعاني منها الدول النامية، فالصندوق يرى أن العلاج واحد يصلح للبرازيل كما يصلح لتشاد ... بغض النظر عن بنية الاقتصاد وموارده ودرجة تطوره، وطبيعة المجتمع وثقافته.

### ٤. التكاليف السياسية:

إن إجراءات صندوق النقد الدولي تترافق مع شروط سياسية ميّزت موقف الدول على المستوى الداخلي والخارجي[3]:

- **على المستوى الداخلي:** «تزامنت الليبرالية الاقتصادية مع استبداد كبير من أجل فرض سياستها وتنفيذ إجراءاتها، ويعود هذا الاستبداد إلى تهميش دور الجماهير في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلّقة بالإصلاح»؛
- **أما على المستوى الخارجي:** «فقد تزايدت التبعيّة السياسية في القرارات والمواقف الدولية؛ حيث أصبحت البلدان النامية الملتزمة باتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي أكثر تبعية في قراراتها ومواقفها للقرارات والمواقف التي

(١) المرجع السابق، ص: ١٦.
(٢) المرجع السابق، ص: ٣٨.
(٣) المرجع السابق، ص: ٣١-٣٣.

تتبناها الدول المتقدمة».

فلقد لعب الصندوق دوراً سياسياً خطيراً من خلال فرضه لاختيارات اقتصادية مالية ونقدية مغايرة؛ وذلك تحت شعار التدخُّل التقني من أجل إصلاح اختلال ميزان المدفوعات، «ولكن لا يمكن أن نعتبر الصندوق مؤسسة محايدة لا علاقة لها باختيارات اقتصادية عالمية معيّنة، في الوقت الذي نجد فيه أن ٦٢٪ من رأسمالها مراقب وموجَّه من قِبل الدول الرأسمالية المتقدمة، و٢٧٪ من رأسمالها يعود لمجموعة الدول المنتجة والمصدِّرة للنفط (١٣ دولة)، و١١٪ فقط لـ ١٠٩ دولة من دول العالم الثالث»[١].

إن صندوق النقد الدولي الذي أسِّس من قِبل الدول القوية لهدف دولي جماعي وهو ضمان استقرار نظام النقد الدولي وتسهيل وتطوير الحركة التجارية العالمية، قد ظل القرار بداخله يخضع لهيمنة الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، فرنسا، إنجلترا) التي تتحكّم في آلية صنع القرارات التي تعتمد على نظام الحصص والتصويت؛ ومن ثمّ فإن هذه الدول المهيمنة تشكِّل محور إدارة الصندوق، وهو ما يؤكِّد طابعه الحقيقي منذ نشأته.

(١) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: ٣٧.